# دور مؤسسات الأوقاف في دعم الحركة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني

*The role of waqf institutions in supporting the educational movement in Algeria during the Ottoman era*

سمير أبيش *
جامعة جيجل (الجزائر)
samiroubbiche88@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/17 .تاريخ القبول: 2020/11/21 تاريخ النشر: 2020/12/31

**ملخص:** يتحدث المؤرخون والباحثون الذين درسوا الأوضاع الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الجزائري قبل دخول الاحتلال الفرنسي، أن أهم ما يميز هذه الأوضاع الثقافية هو الانتشار الكبير لدور ومؤسسات التعليم ونشر المعرفة، والنسب المرتفعة لأعداد السكان المحليين الذين ينشغلون بالتعليم عكس ما كان عليه الحال في بعض البلدان الأوروبية، وهو الأمر الذي أشار إليه العديد من الرحّالة الأوروبيين والباحثين الذين رافقوا الحملة الفرنسية في احتلالها إلى الجزائر.

ويرجع العديد من هؤلاء الباحثين هذا الوضع الثقافي المزدهر الذي كانت عليه الجزائر إلى الدور الكبير الذي كانت تقوم بمؤسسات الأوقاف التي كانت تنتشر داخل ربوع هذا الوطن ويعمل أفراد المجتمع إلى وقفها في شتى المجالات

**كلمات مفتاحية:** مؤسسة الأوقاف، الحركة التعليمية، العهد العثماني، المجتمع الجزائري.

***Abstract:*** Historians and researchers who studied the social and cultural conditions within Algerian society before entering the French occupation say that the most important characteristic of these cultural conditions is the great proliferation of the role and institutions of education and the dissemination of knowledge, and the high proportions of the local population who are busy with education unlike in some European countries, which is

**Keywords**: Waqf Foundation, Educational Movement, Ottoman Era, Algerian Society.

* المؤلف المرسل: سمير أبيش

**أولا- الوقف في الإســــلام، من النشأة إلى المأسسة**

**1- مفهوم الوقف:**

1-2- يشير مفهوم الوقف في اللغة: إلى الحبس والتسبيل يقال: وقفت الدابة وقفا، حبستها في سبيل الله، وهو الحبس يقال وقفت الدار وقفًا بمعنى حبستها، وجمعه: أوقاف، مثل ثوب وأثواب، والحبس، بمعنى واحد[1].

1-2- الوقف في الاصطلاح: عرّفه "الإمام النووي" بأنه( حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه تقربا إلى الله تعالى)[2] ويعرّف أيضا بأنه حبس مخصوص على وجه مخصوص بنية القربة[3]، وأنه اصطفاء الفرد أو الأفراد ما يصطفون من أموالهم، فيخرجونها من ملكيتهم المجازية، ويردونها إلى مالكها الحقيقي، – الله سبحانه وتعالى- لتكون محبوسة وموقوفة على الجماعة-الأمة-المستخلفة في الأموال، تنفق ثمراتها في تامين حاجات الأمة وتحقيق العدل بين أبنائه[4]، ويعرف الإمام "محمد أبو زهرة" الوقف بتعريف جامع فيقول " الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء" [5]، والحبس هو الكلمة المتداولة قديما بين العرب والتي استبدلت بعد ذلك بكلمة الوقف[6] وفي الحديث(ذلك حبيس في سبيل الله).[7]

**2- ظهور فكرة الوقف في الإسلام:**

بدأت فكرة الوقف الإسلامي مع بداية الدولة الإسلامية الأولى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، عندما أوصى مخيرق بن النضر(3هـ625م) بأمواله إلى الرسول يصنع فيها ما أراد الله وكانت سبعة حوائط، أي بساتين...جعلها رسول الله وقفا محبوسة أعيانها، وتنفق ثمراتها على الجماعة والأمة، ثم جاء عمر بن الخطاب فاصطفى أنفس أموال أرضه في خيبر فحبسها وفقا على النفع العام وذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني استفدت مالا هو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به فأجابه الرسول: تصدق بأصله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث، ولكن ينفق ثمره فكتب عمر وثيقة هي حجة لوقفه لعلها أقدم وثائق وحجج هذا النظام في تاريخ الإسلام وجاء فيها( هذا ما كتب عبد الله عمر في "ثمغ" [ أرض بخيبر] أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث، للفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متموّل) [8].

ولقد نما هذا المصدر من مصادر التمويل لوجوه النفع العام، وتحقيق التوازن والعدل الاجتماعي، وتأمين المعاش لطالبيه، حتى أصبح الوقف في تاريخ الحضارة الإسلامية المؤسسة التمويلية الأم في صناعة هذه الحضارة وفي تجديدها.

وفي عهد هشام بن عبد الملك الخليفة الأموي أصبح للأوقاف بعد اتساع حجمها ديوان خاص يتولاه من يسمى صدر الوقوف، وظل هذا الديوان أهليا، لأن الوقف مؤسسة الأمة لا الدولة منها مولت صناعة الحضارة، و بها أقامت

العدالة النسبية بين الناس، ولقد جاء حين من الدهر بلغت فيه على عهد السلطان الظاهر برقوق مساحة الأراضي الموقوفة نصف أراضي الدولة الأمر الذي امتد بثمراته إلى مختلف ميادين العمران الإسلامي فشملت:

1- المساجد: التي مثّلت بيوت الله في الأرض ودواوين الشئون الإسلامية العامة، وأوتاد الإسلام في ديار المسلمين.

2- المدارس: التي جعلت الحضارة الإسلامية منارة العلم الفريدة على هذه الأرض لعدة قرون.

3- المكتبات: التي يسرت العلم للراغبين فيه.

4- نسخ المخطوطات: في عصور ما قبل الطباعة، إلى الحد الذي جعل إحدى مكتبات القاهرة في العصر الفاطمي تظم من تاريخ الطبري ذى المجلدات العديدة ألفا ومائتي نسخة إحداها بخط المؤلف.

5- الحفاظ على التحف والآثار

6- إنشاء المكاتب القائمة على تحفيظ القرآن الكريم في المدن والقرى والنجوع....وغيرها من الميادين(9)

**3- دوافع وقف أفراد المجتمع لأموالهم.**

إن الدوافع الدينية كانت هي المحرك الأساسي لعمل المسلمين على وقف أموالهم أو جزء منها في سبيل الله، وذلك بغية نيل ثوابها وأجرها بعد موتهم، ولأن الحياة الدنيا لم تكن في نظرهم وفقا للتربية الإسلامية التي تربوا عليها إلاّ دارا فانية ولا تعدوا أن تكون ممرا لدار أخرى وجب الاستعداد لها جيدا، وذلك انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا مات الإنسان انقطع عمله إلاّ من ثلاثة إلاّ من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"(10) وما رواه عمر بن الحارث بن المصطلق " أنه مات رسول الله وما ترك إلاّ بغلته وسلاحه وأرضا تركها صدقة"، وما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما " أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول، إني أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمر به؟ قال إن شئت حبست أصلها وتصدّقت بها) قال: فتصدّق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث "(11)، وما رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه، " أن النبي قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة، فقال(من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي) ".

إن هذه الأحاديث وغيرها من الآيات التي كانت تدعوا المسلمين إلى الصدقة والإحسان والتسابق نحوى أعمال الخير والبر شكّلت العامل الحاسم في تسارع المسلمين وتنافسهم من أجل وقف أموالهم أو أجزاء منها في سبيل الله.

**4- أهداف الوقف في الإسلام:**

لقد ندب الإسلام المسلمين للوقف لما في ذلك من مصالح جمة، ومنافع وفوائد عديدة، حيث يرسخ قيم التكافل والتضامن والأخوة والمحبة بين طبقات المجتمع وأبنائه، بما يوفره من موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبما يتضمنه من حاجات دينية وتربوية وغذائية وصحية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أهداف الوقف الإسلامي فيما يلي:

1- نشر الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى من خلال إنشاء المساجد لإقامة شعائر الدين، وتعليمه لأبناء المسلمين
2- توفير الأمن الغذائي والسكن للمجتمع، وسواء كان فقيرًا أو عابر سبيل أومن ذويه.
3- إعداد القوة اللازمة، لجعل الأمة قادرة على توفير الأمن والحماية والدفاع عن عقيدتها.
4- نشر روح التعاون والتكافل التي تجعل من المجتمع المسلم وحده واحده.
5- توفير مصادر ثابتة لإمداد المصالح العامة، والمؤسسات الاجتماعية بما يلزمها من أدوات لتلبيه حاجات المجتمع المسلم.

**5- أهمية الوقف في الإسلام:**

يكتسي الوقف في الإسلام أهمية بالغة تنبع من كونه يعتبر من أهم ميادين البر، وأغزر روافد الخير، وتعد الأوقاف الكثيرة والمتعددة في المجتمعات الإسلامية مفخرة للنظام الإسلامي، حيث لم يترك المسلمون على مر العصور حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزءا من أموالهم، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- أن الوقف مصدر تمويل دائم يحقق مصالح خاصة ومنافع عامة، حيث يمكن وصف الوقف على أنه وعاء يصب فيه خيرات العباد، ومنبع يفيض بالخيرات على البلاد والعباد، تتحقق به مصالح خاصة ومنافع عامة.
2- أن الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمة في التشابك وعلاقات قوية للترابط، يغذي بعضها بعضًا، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصير كالجسد الواحد.
3- استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب لأن أجر الوقف لا ينقطع.
4- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية.
5- الإسهام في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها، مما يخفف العبء عن الحكومات، وبخاصة تلك التي تعاني من العجز في ميزانيتها، كما يسد الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات[12]

**ثانيا- دور الوقف في خدمة الحياة العلمية[13]**

تبرز علاقة الوقف بالتعليم من العلاقة الوثيقة التي تربط التعليم في الإسلام بالدين خاصة عندما يتعلق الأمر بتعلم تعاليم الإسلام التي تنظم حياة المجتمع ولذلك وجدنا أن أول( انطلاقات الحركة التعليمية كانت من المسجد الذي كانت تتجلى بداخله حلقات العلم، وحتّى عندما بدأت المدارس في الظهور والانتشار ظلت ملتصقة بمؤسسة المسجد، مثل مدرسة الشريف جار الله بمكة المكرمة والمسجد الأزهر بمصر)، ولقد حظيت هذه المدارس بصفة خاصة برعاية أمراء المسلمين وأثريائهم الذين أوقفوا أموالهم على عمارة المدارس وإصلاحها وترميمها وتقرير العطايا للمدرسين والقائمين والمشرفين عليها إلى جانب عطايا الطلاب المتفرغين للدراسة خاصة الوافدين من بلاد بعيدة[14]، وإلى جانب الأمراء والأثرياء فقد أوقف المسلمون الوقوف الكثيرة على أماكن التدريس المختلفة كالمساجد والمدارس

ودور القرآن والحديث والرباط وخزانات الكتب وحبسوا الأحباس لإدامتها والإنفاق على أربابها حفظا للدين ورعاية للعلم وأهله من الطلبة والمدرسين والشيوخ.(15) ولقد كانت مؤسسات التعليم في المساجد والكتاتيب ودور العلم والربط والزوايا ويعتمد الكثير منها على الهبات وخصص لبعضها الأوقاف واستندت المدارس أساسا على الأوقاف المخصصة لها منذ البداية، وهناك الوقف على زوايا العلم وعلى منازل الطلبة وعلى خزانات الكتب في المساجد والمكتبات ودور العلم وخصصت الأوقاف لمكاتب تعليم الأيتام كل ذلك يشير إلى دور الأوقاف الأساسي في الثقافة وفي الحرية العلمية.(16)

ومن بين الأمثلة الكثيرة على الأوقاف التي كان يوقفها المسلم على التعليم ومؤسساته ما ذكره "ابن حوقل" عن الكتاتيب الهائلة التي كانت تموّلها الأوقاف في مدينة صقلية أنها بلغت ثلاثمائة كتّاب في مدينة واحدة وأن الكتّاب الواحد يتسع للمئات أو الألوف من الطلبة، وما نقله أيضا الرحالة العربي "ابن جبير" مما شاهده في القاهرة في مدرسة الإمام الشافعي التي وقفها أحد المحسنين ووقف بيته عليها، ومثله ما ذكره "ابن بطوطة" عن مصر والعراق وسوريا بأنها كانت عامرة بالمعاهد العلمية الموقوفة ويذكر كيف أنه استفاد منها، كما يذكر أحوال عشرين مدرسة جامعة في دمشق عاشت على أموال البر والخير والوقف، أما في بغداد فلا يختلف عدد المدارس عما شاهده في دمشق، ولم تقتصر الأموال الموقوفة على عمارة المدارس فقط بل شمت صيانة المدارس وتجهيزها بالأثاث واللوازم المدرسية ودفع مرتبات العاملين فيها، وبعض الأوقاف شملت توفير المساكن للطلبة وتقديم الطعام والعاملين في المدرسة، كما أن بعضا من الأوقاف شملت المعالجة الطبية والملابس كما حدث في بعض المدارس الموقوفة في مدينة القدس، ولأهمية الكتاب في عملية التعليم والتعلم اهتم الواقفون على المدارس بتوفير أكبر قدر من الكتب المشتملة على المعارف المختلفة حيث خصص لها جزء كبير من ريع الأوقاف، ثم أخذت هذه الكتب تزداد من خلال إيقاف العديد من المحسنين سواء من مؤلفاتهم الخاصة أو من شرائهم للكتب وإيقافها أو تزويد القائمين على هذه المدارس بمبالغ لشراء ما يلزم من كتب، ومن أقدم المدارس التي احتوت على مكتبات: " المدرسة البيهيقية في نيسابور" التي يعود تاريخها إلى القرن الرابع الهجري تقريبا، أما عن المكتبات العامة فقد سارع الأغنياء والعلماء والأمراء إلى تأسيس ووقف الكتب والأموال عليها لإدامتها وتنميتها والإنفاق على أربابها، لتسهم في إثراء المسيرة العلمية والثقافية، ومن ذلك " دار علم الموصل" في العراق التي أنشأها "أبو القاسم جعفر بن محمد ابن حمدان الموصلي الشافعي" وفيها خزانة كتب تحوي جميع العلوم، وقفها على طلبة العلم، ومن دور العلم كذلك في العراق نجد دار الكتب في البصرة التي يذكر "ابن الأثير" أنها كانت أول دار كتب وقفت في الإسلام، وقد رآها " عضد الدولة" فقال هذه مكرمة سبقنا إليها، كما شملت الأوقاف أيضا مصروفات المعلمين وحاجياتهم وكل ما يحتاجونه في مهامهم التعليمية وما يجعلهم يتفرغون للتعليم والتأليف دون مشقة وعناء.

ويبقى التعليم الطبي العلامة البارزة والفارقة في دور الوقف في خدمة التعليم، حيث كان المسلمون مرؤوسين وأمراء يقفون الأموال الضخمة من أجل إنشاء المستشفيات والمؤسسات التعليمية الطبية وتجهيزها(وقد وجدت هذه المؤسسات التعليمية في كافة أنحاء العالم الإسلامي، وكان الطلبة يتمرنون في هذه المستشفيات تحت إشراف

أساتذتهم، ولقد كانت الوقفيات في العصر العباسي تشترط إنشاء كليات للطب متخصصة تحتوي أقساما داخلية للطلبة مع مخصصات شهرية تدفع لدارسي الطب، وكان تدريس الطب يجري نظريا في المستشفيات، حيث كانت المستشفيات الكبرى تحوي قاعات كبيرة للمحاضرات، يلقي بها الأساتذة محاضراتهم وتجرى بداخلها المناقشات الطبية، كما كان الأساتذة يصطحبون تلامذتهم للتدرب عمليا عند معالجة المرضى)، كما كان للوقف دور بارز في تقدم حركة البحث العلمي في المجال الطبي والصيدلي وكانت سببا في تحقيق الإنجازات العلمية في الفروع المتصلة به كعلم الكيمياء، وتأليف الكتب في الصيدلة والطب واستطاع الأساتذة أن يكملوا كتبهم نتيجة لهذا التعضيد العلمي من هذه الأموال الموقوفة.

ولقد أدّى الوقف بهذا دوره البارز في دفع الحركة التعليمية في البلاد الإسلامية من خلال البذل السخي على بناء المدارس والأربطة والتنافس الشديد بين أصحاب الوقف في البذل وإقامة هذه الدور والصرف على القائمين عليها بدون حدود.

ومن خلال هذا الجو العلمي ازدهرت الحركة العلمية في مكة والمدينة وغيرها من الأمصار الإسلامية بفضل ما يقدمه الوقف الإسلامي من دعم مادي في إنشاء دور العلم وتهيئة كل أسباب الحياة المعيشية والدراسية من مرتبات وسكن وأماكن للصلاة والعبادة ومكتبات تضم العديد من المؤلفات المتخصصة.[17]

لقد كان للوقف الإسلامي دور ضخم وأساسي في بناء الحضارة الإسلامية والنهضة الشاملة للأمة الإسلامية مند فجر الإسلام، بل إن الأوقاف الإسلامية بلغت ذروتها في أكثر العهود ازدهارا، ويتجلّى الاهتمام بالوقف الإسلامي في الأوقاف الخاصة بالتعليم والتدريب المهني للأيتام والمعوّزين وملاجئ رعاية اليتامى والمشرّدين ودور الضيافة لأبناء السبيل والرحالة، كأروقة الأزهر للمغتربين من طلب العلم وحلقات العلم والجامعات والمدارس والمعاهد والمصحّات العقلية والمستشفيات.[18]

إن تجربة وقف المسلمين لأموالهم وممتلكاتهم على الجوانب العلمية تجربة أصيلة مند أن عرفوا نظام الأوقاف وإلى غاية العصور المتأخرة، وتمثل تجربة دولة الكويت مثلا ممثلة في الأمانة العامة للأوقاف خير ذليل على ذلك من خلال إنشائها للعديد من الصناديق الوقفية التي خصص بعضها لتغطية الجوانب العلمية كالصندوق الوقفي للفكر والثقافة والصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه والصندوق الوقفي للتنمية العلمية[19]، كما تقوم الأمانة بالإضافة إلى تأسيس الصناديق الوقفية إلى القيام بالعديد من المشاريع الوقفية التي تكون مرادفة للصناديق أو من منجزات أحد الصناديق ومن هذه المشاريع رعاية طلبة العلم المحتاجين ومشاريع دعم طلبة الدراسات العليا من مختلف البلاد الإسلامية في مرحلتي الماجستير والدكتورة

وعليه فإن الوقف قد شكّل عاملا حاسما في تشجيع المتعلمين وطلبة العلم على الانخراط في التعليم والاستفادة من التسهيلات التي وفّرت في المساجد والمدارس والمكتبات، ومن الحركة العلمية النشطة والمزدهرة التي عرفتها الحضارة الإسلامية والتي بزغ نورها ليشكّل رافدا من أهم روافد الحضارة الأوروبية فيما بعد من خلال العلماء والأفكار

والنظريات والإضافات العلمية التي كانت تخرج من مختلف المدارس والمساجد التي كانت تمول من خلال مؤسسات الأوقاف.

**ثالثا– الحركة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني:**

إن العديد من الباحثين والمؤرخين عندما يتطرقون إلى الحالة والوضعية التي كان عليها التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، وخاصة أثناء فترة الوجود العثماني كثيرا ما يصورون هذه الفترة على أنها فترة جفاء ويعيبون بنقد شديد على الحكام العثمانيين عدم اهتمامهم بالمجال التربوي والتعليمي والثقافي بصفة عامة، إلاّ أنّ هذه الأحكام التي يصدرها هؤلاء الباحثين تحتاج إلى كثير من التدقيق والتمحيص إذا ما قسناها بشهادة الواقع الذي كان سائدا في ذلك الوقت، كما ينبغي أن نعرف أن كثيرا من هذه الكتابات كانت مبنية على مصادر أجنبية خصوصا الفرنسية منها وهي بلا شك تحمل كثيرا من عدم الموضوعية لأجل تبرير احتلال دولتهم للجزائر، أما الأمر الثاني الذي لابد من وعيه جيدا هو أن الجزائر في ذلك العهد كانت كغيرها من دول العالم الإسلامي قد دخلت فعلا في مرحلة الضعف والركود الفكري والاجتماعي الذي انعكس تأثيره على سائر الأبنية الاجتماعية ومنها البناء الثقافي للمجتمع الجزائري، أما النقطة الثالثة الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار فهو كون الدولة العثمانية دولة عسكرية " رياس البحر" استنجد بها من طرف إخوانهم في العقيدة، أعيان المجتمع الجزائري لمساعدتهم ونصرتهم من التهديدات الاسبانية، الأمر الذي جعل علاقتها بأفراد المجتمع الجزائري لا تعدوا أن تكون علاقة إدارية تنظيمية، وأنه في الوقت الذي استأثر فيه القادة العثمانيون بمراكز القرار العليا كحكام وقادة على الجيش تركوا أمر تسيير الدولة في المراتب التي فيها احتكاك كبير مع طبقات المجتمع للجزائريين أنفسهم، مما جعل تأثيرهم على الحياة الاجتماعية لا يظهر بشكل كبير، ومن جملة هذه الميادين التي تركوها للشعب الميدان التربوي والثقافي، إلّا أنّ هذا لم يمنع من وجود تعليم خاص خلال هذه المرحلة له سماته وخصائصه المميزة له ومؤسساته التي تتكفل به، فضلا عن مصادر تمويله الخاصة به وقد أكد كل هذا باحثون ورحالة أجانب زاروا الجزائر خلال هذه الفترة فضلا عن بعض شهادات المنصفين من الفرنسيين أنفسهم.

**1– مفهوم الحركة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني:**

هي الحالة التي كان يوجد عليها التعليم في الجزائر أثناء الوجود العثماني إلى قبيل دخول الجيش الفرنسي، وعن مستوى التعليم في المجتمع ومدى انتشاره بين طبقات الشعب وحجم المؤسسات التي كانت قائمة عليه وعن كيفية تنظيمه وتأطيره داخل هذه المؤسسات والمناهج والبرامج التي كان يسير عليها فضلا عن مصادر تمويله، وباختصار هو المشهد الثقافي في الجزائر أثناء فترة الوجود العثماني.

**2– خصائص التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني:**

لقد كان الوضع التعليمي في هذه المرحلة يتميز بجملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من التعليم خلال المراحل التاريخية للمجتمع الجزائري والتي منها:

1)– كان تعليما ذا طابع ديني ولغوي: حيث يبين أحد الباحثين بأن التعليم الذي كان يسود الجزائر قبل الغزو الفرنسي(هو التعليم العربي الإسلامي الذي يقوم أساسا على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية)[20]، ويذكر الأستاذ

بوفلجة غياث أن التعليم(كان دائما مطبوعا بصبغة واحدة وهي الثقافة العربية الإسلامية)[21]، إلاّ أنّه ينبغي أن نعي جيدا أن هذه الخاصية لا تعني أبدا أنه لم يكن هناك إلاّ العلوم الدينية واللغوية وإنما المقصود أنه كان التعليم الأكثر انتشارا وأن العلوم الأخرى الدقيقة كالطب والهندسة والرياضيات مثلا كانت تدرس بطابع ديني والدليل أنها كانت تدرس في مؤسسات التعليم الديني بل ويدرس بعضها علماء دين شرعيين وهي ليست طفرة في المشهد الجزائري بل كانت هذه من خصائص التعليم الإسلامي وأن أسماء مثلا الرازي وابن سيناء وابن رشد أفضل دليل، فهم إلى كونهم برعوا في العلوم الدقيقة فقد كانوا كذلك فقهاء وعلماء دين متميزين تشهد عليهم مؤلفاتهم بذلك.

وترى إحدى الباحثات أنّ ربط التعليم بالدين ساعد كثيرا في انتشاره وانتشار مؤسساته التعليمية سواء كانت مدارس أو مساجد وظهور من يهتم بنشره والحفاظ على مؤسساته إذ كانت عائلات معروفة تقوم بهذه الأعمال.[22]

2)- كان تعليما يتميز بالحرية: حيث أن هذه الخاصية تعتبر من أبرز خصائص التعليم أثناء مرحلة الوجود العثماني, إذ انه كان تعليما لا مركزية فيه، تركت فيه الإدارة العثمانية كل الحرية لأفراد المجتمع لفتح مؤسسات للتعليم ونشره واختيار برامجه ومناهجه ومقرراته، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على التعليم والباحثين حيث انتشرت مؤسسات التعليم من جهة ومن جهة أخرى كان طلبة العلم يبدعون ويفكرون بحرية نتيجة عدم مضايقتهم والحجر عليهم، ولقد ذكر أحد الباحثين أن معظم المؤسسات الثقافية في الجزائر كالمسيد والكتاب والزاوية أثناء الوجود العثماني( هي التي كانت تقوم بمهمة التعليم وتشرف على تلامذته ومدارسه وبرامجه )[23].

وفي تقرير للجنة مجلس الشيوخ الفرنسي التي حضرت إلى الجزائر للاطلاع على أوضاع المستعمرة كتب أحد أعضائها وهو المستشار "ليون بيكي" عن حالة التعليم وما يدل عليها قبيل مجيء الفرنسين وبعده قائلا: أن التعليم في الجزائر قائم تحت إشراف الأهالي أنفسهم، ويذكر الأستاذ محمد الطيب العلوي " أن المؤسسات التعليمية كانت تتمتع باختيار البرامج التي تروق لها وأكثر من ذلك تحظى بالاحترام من قبل السلطات المحلية والمركزية".[24]، وهو ما يؤكد عليه العديد من الباحثين المعاصرين على أن التعليم وفتح المدارس في العهد التركي اتسم بالحرية، إذ لم تكن هناك سلطة سياسية على المدرسة مما جعلها تحت حظوة الأوقاف شأنها في ذلك شأن المساجد والزوايا.

3)- كان التعليم يتميز بكثرة أماكن العلم: وهي الأماكن التي يجلس فيها الطلبة لتحصيل العلم مثل المساجد، والمدارس والكتاتيب والزوايا وبيوت العلماء والمكتبات الوقفية وغيرها.

4)- كان التعليم منتشرا بين جميع طبقات المجتمع: ويرجع انتشار التعليم في هذه الفترة إلى كثرة المؤسسات التي تسهر على نشره من جهة والتي تجد لها دعما من طرف الإدارة وطبقات الشعب الفقيرة والغنية خاصة تلك التي كانت تنفق الكثير من أموالها لهذا الغرض، أما السبب المباشر فهو كون أفراد المجتمع كانوا يأخذون التعليم على أنه واجب ديني وقد بينا في خاصية الطابع الديني الأهمية لهذا العنصر في انتشار التعليم.

وعن هذين النقطتين الأخيرتين كتب الباحثون وشهود عيان للمرحلة شهادات كثيرة تؤكد علي هذه الحقيقة منها شهادة "ميشال هابار" الذي كتب قائلا: أن التعليم كان منتشرا في كامل القطر الجزائري، وحيث كل الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة بالإضافة إلى العلوم الأخرى وبعض اللغات الأجنبية بل كل قرية لها مدرستها الخاصة)[25]، أما الباحثة

الفرنسية "إيفون تورين" في نقلها عن العديد من ضباط الجيش الفرنسي قد أكدت على أن التعليم كان منتشرا على نحو واسع وبأن معظم القبائل في الريف والأحياء وفي المدن كان لها معلموها قبل الاحتلال الفرنسي.[26]

5)- أن التعليم كان يعتمد في مصادر تمويله بنسبة كبيرة على الأوقاف والإعانات وتبرعات المحسنين: وسنتناول هذه الخاصية في عنصر مستقل لما لها من أهمية كبيرة ودور بالغ الأثر في حركة التعليم أثناء الوجود العثماني، هذا إذا لم نقل أنها تشكل العصب الذي كان يحرك التعليم والمشهد الثقافي بصفة عامة، ولذلك كان أول عمل قامت به الإدارة الفرنسية في حربها علي مقومات الشخصية الجزائرية والمجتمع الجزائري هو القضاء على منابع ومصادر التعليم وتجفيفها بالكامل مما جعل البنية الثقافية للمجتمع الجزائري تنهار وتتعرض لحالة من التشرذم غير المسبوق أفقدها فاعليتها الاجتماعية.

6)- أن التعليم كان يتميز بالطابع التقليدي: وهو أن التعليم بالرغم من انتشاره ووفرته بين جميع أفراد المجتمع الجزائري إلاّ أنه ينبغي أن نقول أنه كان تعليميا تقليديا في مؤسساته وطرق تلقينه إذا ما قورن بالتعليم الحديث والمعاصر، وقد ذكر الأستاذ عمار هلال "أنّ التعليم في الجزائر على العهد العثماني كان شبيها بالتعليم في باقي البلاد العربية حيث أنه تعليم تقليدي له مؤسساته ونظامه الخاص".[27]

**3- مؤسسات التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني:**

وهي جميع تلك الأماكن والمراكز التي كانت تتيح المعرفة والعلم لجميع طبقات المجتمع الجزائري في جميع مناطق القطر الجزائري، من المناطق الحضرية كمدينة الجزائر وإيّالة قسنطينة إلى البوادي والريف والصحاري والجبال وغيرها من المناطق التي يسكنها الجزائريون، وإنّ أكبر ميزة كانت تميز هذه المؤسسات أنّ أغلبها قد أسس بدافع ديني وأنها كانت تعكس الوضع الاجتماعي الذي كان يوجد عليه المجتمع الجزائري، ومن بين هذه المؤسسات يمكن ذكر المؤسسات التالية:

1)- مؤسسة المسجد: وهي أكثر المؤسسات انتشارا وشيوعا بين طبقات المجتمع، كما أنها كانت المؤسسة الأصل لجميع المؤسسات الأخرى كالكتّاب مثلا الذي لم يكن سوى حجرة صغيرة تقتطع أو تبني بجوار المسجد لتعليم الصبيان الصغار القرآن ومبادئ اللغة العربية، في حين أن الزاوية كانت تشكّل نموذجا موسعا للمسجد بحيث يضاف إلى المسجد مكان لتعليم الطلبة وآخر لإيوائهم مع بعض الوظائف الاجتماعية الإضافية التي لا تتعارض مع جوهر رسالة المسجد في المجتمع.

والجزائر باعتبارها كانت تمثل أحد الأقاليم العثمانية المهمة وجزء من العالم الإسلامي فقد كان تأثير الأحداث التي يتعرّض لها هذا العالم تمسّها كغيرها من أقاليمه ومن جملت هذه التأثيرات اتخاذ المساجد كأماكن رئيسية لطلب العلم والمعرفة، كما أن( الدراسات أيام الإسلام الأولى كانت دراسات دينية تشرح تعاليم الدين الجديد، ثم توسع المسلمون في عصورهم التالية في فهم مهمة المسجد فاتخذوه مكانا للعبادة ومعهدا للتعليم ودارا للقلم )[28]، ولقد اشتهرت مساجد كثيرة في تلك المرحلة كانت تقوم بوظيفة نشر التعليم وأهمها "مساجد كتشاوة في مدينة الجزائر"

و"سيدي الكتاني" الذي أنشأه والي قسنطينة "صالح بن مصطفي سنة 1190هـ" والمدرسة الملاصقة له و"مسجد سيدي الأخضر".(29)

2)- مؤسسة الزوايا: وإن كانت هذه المؤسسة الاجتماعية قد ظهرت في الجزائر قبل التواجد العثماني إلاّ أنها تعتبر من بين أهم المؤسسات التعليمية خلال هذه المرحلة بما لعبته من دور في تعليم طبقات المجتمع وتثقيفهم، فهي قد مثلت من جهة حلقة وصل بين التعليم الابتدائي الذي تتيحه الكتاتيب القرآنية والتمهيد للتعليم العالي في المعاهد الإسلامية العليا، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأدوار الاجتماعية الأخرى التي كانت تقوم بها داخل المجتمع.

فالزوايا قد كانت عبارة عن بناية ذات حجرات متعددة بعضها لإقامة الزوّار وأخرى للمسافرين المارين بالزاوية وأماكن لحفظ القرآن الكريم وتدارسه، إلى جانب أماكن لأداء الصلاة وإلقاء الندوات العلمية وكثيرا ما كانت الزوايا تقوم مقام الدراسة الثانوية ينتقل إليها الطلاب بعد إجازتهم لحفظ القرآن الكريم ورغبتهم التفقه في شؤون الدين(30)، وقد شبّه أحد الباحثين عمل الزوايا خلال العهد العثماني بأنه شبيه إلى حد كبير بعمل الجمعيات الخيرية في عصرنا الحاضر وهو التربية والتعليم للشباب والأطفال الصغار والوعظ والإرشاد والعمل على نشر الروح الدينية في النفوس وكفالة اليتامى والمساكين واستقبال المسافرين وأبناء السبيل وتزويدهم بالغذاء والمأوي(31)، وقد اشتهرت العديد من الزوايا خلال هذه الفترة بما كانت تقوم به من منهج ريّادي في نشر المعرفة ومنها "زاوية عبد الرحمان الأيلولى" و"زاوية سيدي أحمد أويحي" و"الزاوية الرحمانية" وغيرها، ولقد ظلت مؤسسة الزوايا المركز الرئيسي للتعليم إلى غاية 1891 حسب ملاحظات تقرير لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي التي حضرت إلى الجزائر عام 1981، حيث كتب أحد أعضائها بعد رجوعها وهو "المستشار ليون بيكي"(أن التعليم في الجزائر الآن قائم تحت إشراف الأهالي أنفسهم والزاوية حيث يتعلم فيها التلاميذ القرآن وتفسيره هي المؤسسة الوحيدة في المستعمرة)(32).

3)- مؤسسة الكتاتيب القرآنية: وهي كما أسلفنا سابقا عبارة عن حجرات صغيرة تقتطع من المسجد أو تبني بجواره، هدفها الأساسي تعليم الأطفال الصغار القرآن الكريم وبعضا من مبادئ اللغة العربية ونطق الحروف والخط، ويشير الدكتور بوفلجة غياث إلى "أن الكتاتيب شكّلت في الجزائر وحدة للتعليم الابتدائي هدفها الأساسي تحفيظ القرآن للصبيان" (33)، ويرجّح دخول هذا النوع من التعليم إلى الجزائر وانتشاره فيها مع دخول الإسلام إليها، حيث يذهب "الدكتور أحمد فؤاد الأهواني" إلى أنّ ظهور الكتاتيب أو المكاتب العربية ليتعلم فيها الصبيان كان في عصر الفتوحات الإسلامية العظيمة" (34)، والجزائر بلا شك هي إحدى هذه الأقطار الذي شملتها الفتوحات الإسلامية، كما أن الاهتمام الكبير الذي كان يليه المجتمع الجزائري لتعليم الصغار القرآن شكّل عاملا مهما في انتشار هذه الكتاتيب والاهتمام بها، لأن تعليم الأطفال القرآن بصفة خاصة كان أمرا عظيم الخطر في الإسلام حتى اعتبره الكثير من العلماء فرضا من فروض الكفاية(35)، وقد بين "ابن خلدون" ذلك بقوله: "اعلم أن تعليم الولدان للقرآن شعار من شعائر الدين أخذ به أهل الملّة ودرجوا عليه في جميع أمصارهم " (36)، فالعامل الديني شكّل إذا أهم العوامل الذي ساعدت على انتشار هذا النوع من التعليم، ولقد كانت الكتاتيب منتشرة بكثرة في فترة الوجود العثماني بحيث لا يكاد يخلو منها حي من الأحياء في

المدن أو القرى، وعن طريق هذه الكتاتيب القرآنية كان حفظ القرآن الكريم كله أو بعضه منتشرا في المجتمع الجزائري انتشارا ملحوظا إلى عهد قريب جدا(37).

4)- الرباطات: وهي شكل من أشكال المؤسسات التعليمية وإن كانت في مبدأها لم تؤسس لطلب العلم وإنما أسست لمبدأ عسكري هو الرباط في الثغور لرد العدوان على ديار الإسلام، وهي كما يعرفها "الدكتور عبد الله عبد الدايم" بأن(الرباط لفظ أطلق على نوع من التكنات العسكرية التي تبني على الحدود الإسلامية وقرب الثغور)(38)، ولقد أقامها المسلمون من أجل واجب ديني دلّت عليه الآية(يأيها الذين ءامنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)(39)، ولأن التعليم هو الآخر قد ارتبط في كثير من جوانبه بالواجب الديني عند المسلمين فقد كانت هذه الأماكن إضافة إلى واجباتها العسكرية تقوم بالوظيفية التعليمية، وقد ذكر العديد من الباحثين الذي تناولوا عمل هذه الرباطات في الجزائر أثناء مرحلة الوجود العثماني بأنها كانت(تشبه الزوايا في وظائفها الاجتماعية والثقافية إلاّ أنها تكون قريبة من مواقع الأعداء، وأن المرابطين كانوا يقومون بدورهم الجهادي إلى جانب المهام الأخرى من تعلم وتعليم)(40)، وقد اشتهرت في الجزائر خاصة رباطات الجهة الغربية بدورها الكبير في نشر العلم والذود عن الحدود الجزائرية كونها الجهة التي كانت أكثر عرضة للتحرشات الصليبية خاصة من الجانب الاسباني.

5)- المدارس: وهي من بين أكثر المؤسسات التي شاع انتشارها خلال العهد العثماني، والتي كانت تتميز بكثرة الرواد والمنتسبين الذين يؤمونها، وإن كان بعضها قد بدأ كملحقة في بعض المساجد الكبرى إلاّ أنه سرعان ما استقلت الكثير منها بوظيفتها الخاصة، ثم أنشأ العديد منها استجابة للتطور الحاصل في ذلك الزمان وبعضها كان استجابة لتلك الدعوات التي كانت تنادي بالتجديد والثورة على النظام التربوي القديم وإنشاء مدارس كتلك الموجودة في أوروبا خاصة بعد سفر العديد من رجال العلم إلى هناك ومشاهدتهم عن قرب لنتائج تلك المدارس العصرية التي كانت توجد في أوروبا ويتخرج منها التلاميذ.

6)- المكتبات: وهي تلك المكتبات العامرة التي كان يساهم في إنشائها جميع أفراد المجتمع الجزائري على اختلاف مستوياتهم عن طريق النسخ والتأليف الداخلي للكتب والمؤلفات أو عن طريق الاقتناء والشراء من الدول العربية والإسلامية كما أن موظفي الجهاز الديني العثمانيين كانوا يجلبون معهم مكتباتهم عندما يعينون في الجزائر، ولقد اشتهرت مدن بعينها في الجزائر بمكتباتها العامرة كمدينة تلمسان وقسنطينة، مثّلت هذه المكتبات مؤسسات ضخمة ساهمت بشكل كبير في حركية النشاط التعليمي.

وإضافة إلى هذه المؤسسات التي تم ذكرها، وهي المؤسسات التي شكلت المشهد الثقافي الجزائري خلال مرحلة الوجود العثماني بما مثّلته كمراكز أساسية للمعرفة، فقد كانت هنالك مؤسسات أخرى لا تقل شأنا عن هذه المراكز إلاّ أنها كانت لا تتميز بذلك التنظيم والتأطير الذي كان يطبع الشكل العام للمؤسسات الأولى، كما أن أغلبها كان عبارة عن اجتهادات فردية وأحيانا مناسبتية، ولذلك يمكن ملاحظة ثلاثة فروق أساسية يتميز بها هذا النوع من المؤسسات عن غيرها من المؤسسات المعروفة وهي:

- ✓ أن هذه المؤسسات تفتقر إلى التنظيم والتأطير.

- ✓ أن هذه المؤسسات كانت عبارة عن جهد فردي في مقابل الطابع الجماعي للنوع الأول.
- ✓ أنها كانت مناسبتية أملتها تفاعلات الحياة اليومية للمجتمع.

ومن بين أنواع هذه المؤسسات التي كانت تشيع داخل المجتمع الجزائري على العهد العثماني نذكر ما يلي:

1)- بيوت العلماء: حيث أن بعضا من العلماء والشيوخ جعلوا منازلهم أماكن لطلب العلم ونشر المعرفة يتردد عليها جميع طبقات المجتمع الجزائري التي كانت تعتقد ببركة هؤلاء العلماء والتبرك بمجالستهم ومخالطتهم، ولقد شاع هذا النموذج في الجزائر كثيرا مثل باقي دول العالم الإسلامي.

2)- الحمامات: حيث تشتهر الجزائر بكثرة حماماتها المعدنية وفي مختلف مناطقها وبكثرة مرتاديها من مختلف طبقات المجتمع ومن مختلف الأعمار والأجناس وهو ما جعلها مكانا خصبا لنشر العلم والمعرفة، حيث كان العلماء يستغلون تواجدهم داخل هذه الملتقيات الشعبية ووجود الناس فيها لممارسة وظيفة نشر العلم والمعرفة بين الناس.

3)- الأسواق الشعبية: وهي مثل الحمامات قد كانت تشتهر بها مدن كثيرة داخل الجزائر ولا تعرف بعض المدن إلا بأسواقها التي كان يقصدها المواطنون من جميع جهات الوطن فكان بعض العلماء والشيوخ يستغلون هذه المؤتمرات الشعبية لنشر العلم والمعرفة وتثقيف العامة خاصة.

4)- المسارح والحدائق: لقد وفّرت الجغرافية الطبيعية الجميلة للجزائر مجموعة كبيرة من الحدائق والمحميات الطبيعية والتي أبدع في تشيدها الحكام العثمانيون خاصة أنهم كانوا يتذوقون الطبيعة ويعشقونها، ولقد كان الجزائريون يترددون كثيرا على هذه المحميات الطبيعية للتنزه والاستجمام وهو ما جعلها أماكن مناسبة لنشر المعرفة استغلها بعض العلماء الذين كانوا هم كذلك من روادها.

وهو نفس الكلام الذي يمكن أن يقال على تلك المسارح الذي ورثها المجتمع الجزائري عن الحضارة الرومانية التي مرت على أرضه خلال فترة معينة أو تلك التي أقامها العثمانيون للاستعراضات والاحتفالات، حيث كان العلماء يذهبون ليعرضوا على منصّاتها بعضا من مآثر التاريخ أو نفحات الأدب وكثيرا ما شكلت الملاحم البطولية التي كان يرويها هؤلاء العلماء أو ما يعرفون بالقصاصين دروسا يقتدى بها الجزائريون في حربهم مع العدو الفرنسي ويستذكرون فصولها أثناء المعارك التحريرية ويشحذون بها عزائمهم.

5)- مراسم الأعياد والحفلات: وهي أيّام بعينها يجتمع فيها أفراد المجتمع الجزائري لإقامة مهرجان شعبي كبير ما يلبث أن يتحول إلى محفل علمي يوفر جوا ومناخا ثقافيا تنشط من خلاله الحياة الثقافية يتبارى فيه الأدباء والشعراء وتعيش من خلاله طبقات المجتمع وكأنها في جامعة مفتوحة.

إن جميع ما تم ذكره يثبت صحة تلك الشهادات الذي ساقها رحالة مرّوا بالجزائر أثناء هذه الفترة ويدعم أيضا تلك التقارير التي كان يرسلها بعض جنود الجيش الفرنسي عن الوضع التعليمي في الجزائر أثناء غزوهم للجزائر، عن انتشار التعليم بين طبقات المجتمع الجزائري ووفرة أماكن العلم والمعرفة، ويدحض في الوقت ذاته تلك الادعاءات المغرضة التي كانت تصور المجتمع الجزائري على أنه مجتمع غير متحضر ولا يوجد مكان للعلم داخل أبنيته الاجتماعية في تبرير واضح لغزو فرنسا له.

**رابعا– الأوقاف كمحرّك رئيسي للحركة التعليمية في الجزائر خلال العهد العثماني**

**1– واقع مؤسسات الوقف خلال العهد العثماني**

لقد كانت الجزائر منذ الفتح الإسلامي من بين أول الدول التي انتشرت فيها ثقافة الوقف وأخذت لها أبعادا واسعة لدرجة وجدت فيها الإدارة الاستعمارية عند دخولها البلاد صعوبة كبيرة في جرد وحصر الأملاك الوقفية[41]، ولقد شمل هذا الانتشار للوقف وللمؤسسات الوقفية الخيرية، مختلف الدوائر الإدارية التابعة للحكم العثماني، وتعكس بصدق حجم الوثائق المتعلقة بالوقف العثماني المحفوظة في الأرشيف الوطني الانتشار الذي كان يوجد عليه الوقف خلال العهد العثماني، حيث أحصيت به أكثر من(13583) وثيقة وقفية مقسمة على مجموعات ثلاث، وهي المجموعة الأولى: تمثل المجموعة الأولى الوثائق الشرعية المتعلقة بالأملاك الوقفية وبالأحكام القضائية المرتبطة بها، وعددها (13000) وثيقة، المجموعة الثانية والثالثة: وهي عبارة عن سجلات بيت المال ودفاتر البايليك، والمتعلقة بشؤون سبل الخيرات، وودائع بيت المال، وضبط حالة الأملاك، والعقارات الوقفية وعددها(583) وثيقة[42]، ولم يقتصر الفعل الخيري الوقفي على السكان المحليين وإنما شمل حتّى الوافدين من العثمانيين، حيث أن القائد "خير الدين بربروس" يعتبر أقدم الواقفين العثمانيين في الجزائريين ثم توالت بعد ذلك أوقاف البشوات العثمانيين على المساجد والمدارس[43]، ولقد أخضعت الأوقاف خلال هذه الفترة إلى تنظيمات خاصة اتخذت شكل إدارة محلية مميزة وجهاز إدارة مستقل محدد الصلاحيات، وسن من أجل ذلك قانون 19 جمادى الأول 1280هـ الذي نظّم الأوقاف في الجزائر ونصّب قاضيا مديرا للأوقاف.[44]

**2– دور مؤسسات الوقف في دعم الحركة التعليمية**

ولأن التعليم خلال هذه المرحلة كان في أغلبه يتم بدوافع دينية فقد هبّت طبقات المجتمع للقيام بهذا الواجب الديني من خلال وقف أموالها وممتلكاتها العينية والمحمولة في سبيل نشر العلم والمعرفة وتغذية مؤسساته فكانت بذلك مؤسسة الأوقاف أول المصادر الرئيسية وأكبرها التي شكّلت العمود الفقري الذي يقوم عليه التعليم أثناء هذه المرحلة، وفي ذلك يذكر بعض الباحثين أن(معظم المؤسسات الثقافية في الجزائر كالمسيد والمدرسة والكتاب والزاوية كانت تقوم بمهمة التعليم وتشرف على تلامذته وكانت أكبر مؤسسة تغذي هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف)[45]، ولقد كانت هذه الأوقاف الإسلامية تبلغ نحو66% من مجموع الأملاك العقارية والزراعية ويعود السبب في ذلك إلى أن أفراد المجتمع الجزائري كانوا يحبسون أموالهم على المساجد وأضرحة الأولياء وأندية العلماء[46]، وتبين هذه النسبة العالية بوضوح القدر الذي كان يوليه أفراد المجتمع الجزائري للعلم وشرف الإنفاق عليه، ولقد شملت هذه الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في حبس أفراد المجتمع الجزائري لأموالهم وممتلكاتهم في سبيل الله، وبخاصة من أجل المساهمة في بناء الحياة العلمية للوطن مختلف أرجاء هذا الوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه ومن حواضره إلى بواديه ومن طرف أغنيائه الميسورين إلى بقية أفراد المجتمع، الكل حسب طاقته والكل من مكانته الاجتماعية، ممّا انعكس بشكل واضح على انتعاش المشهد الثقافي عامة وانتشر العلم ومؤسساته وبات ميسورا لكافة طبقات المجتمع، ومن بين أشكال الأوقاف التي كانت تنتشر داخل جهات الوطن يمكن أن نذكر:

1)- أوقاف مدينة الجزائر: حيث عرفت مدينة الجزائر توسعا عمرانيا في ممتلكات الوقف، فعرفت بناء(106) مسجدا، ومدارس وزوايا العلم، كزاوية "سيدي عبد الرحمان الثعالبي" والتي وقف عليها حوالي(82) وقفا وبدخل سنوي يساوي(6000) فرنكا، وكذلك الشأن للمساجد الحنفية، حيث تكفلت مؤسسة سبل الخيرات للأشراف على تسيير هذه الأوقاف والتي قدرت ب(331) وقفا سنة 1836م وبدخل سنوي يساوي (16000) فرنك، كما عرفت الممتلكات الوقفية لأهل الأندلس المقيمين بمدينة الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغت حوالي(100) وقفا، وقدر ريعها السنوي ب (4000) فرنك سنة 1830م كما لعبت أوقاف الحرمين الشريفين بمدينة الجزائر دورا هاما بتشكيلها ل75 بالمائة من مجموع الأوقاف الموجودة بالمدينة والتي قدرت ريعها ب (43222.70) فرنك سنويا، تبعث إلى الحرمين الشريفين وقدرت الأملاك( الوقفية التابعة لهما قبل الاحتلال ب (840) متر و(258) دكانا (33) مخزنا و(57)بستانا.. إلخ، ولقد قدر أحد الباحثين أن عدد الأوقاف بلغ(1798) وقفا بمدينة الجزائر لوحدها غداة الاحتلال.

2)- أوقاف الغرب الجزائري :عرفت المقاطعة الإدارية العثمانية بغرب البلاد، توسعا كبيرا للوقف كنظيره بمدينة الجزائر، وخاصة في الحواضر كوهران، ومازونة وندرومة ومليانة غير ذلك من الحواضر، فوهران مثلا أحصي بها (75)وقفا غداة الاحتلال.

3)- أوقاف الشرق الجزائر: عرفت المقاطعة الإدارية الشرقية نموا ظاهرا للأوقاف فمدينة قسنطينة على سبيل التمثيل قدرت أوقافها ب (1692) وقفا غداة الاحتلال منها(100) مؤسسة تعليمية، و(35) مسجدا و(169) زاوية ب600 تلميذ ينفق على كل تلميذ حوالي(36) فرنك سنويا وإن هذا العدد الهائل من الأوقاف يدل على مدى انتشار ثقافة الوقف عموما بالمنطقة الشرقية من الوطن.

4)- أوقاف القبائل الكبرى :عرفت منطقة القبائل بدورها انتشارا للوقف والمتمثل في زوايا العلم وما أوقف عليها من بساتين ودور وغير ذلك وكانت هذه الأوقاف غالبا ما تتم دون تسجيل ويكون عقدها مشافهة.

5)- أوقاف الجنوب الجزائري: لم يختلف الحال في الجنوب الكبير عن غيره من مناطق الوطن في الاهتمام بالأوقاف، نحو وقف الآبار، والبساتين، والدور، كما هو الشأن بمنطقة توات وقورارة وما جاورها والتي وقفت على الطرق الصوفية كالطيبية، القادرية وغيرهما من الطرق الصوفية ويظهر لنا، مما سبق أن المؤسسة الوقفية الجزائرية قبيل الاحتلال عرفت توسعا كبيرا حتى أصبحت نسبة الممتلكات الوقفية أكثر من الخاصة، فمثلا نسبة ممتلكات الوقف العمرانية والزراعية المحصاة بمدينة الجزائر داخل المدينة وخارجها كانت أكثر من الممتلكات الخاصة[47]، ولقد كانت مؤسسات الأوقاف تمارس دورها الداعم للحياة العلمية في شكل مؤسسات منظمة ومحددة، وأهم هذه المؤسسات يمكن ذكر:

– **مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين(مكة والمدينة):** ولقد مثّلت أهم المؤسسات الوقفية من خلال عدد أوقافها ومداخلها، إذ كانت تستحوذ على أكثر من نصف جميع الأملاك الموقوفة وتصرف في (1419)وقفا خيريا بمردودي مالي قدّر سنة 1837 بما لا يقل عن (122،503ف) تقدّم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها وتتكفل بإرسال حصة من مداخلها إلى فقراء الحرمين في مطلع كل سنتين[48]، ولقد كان الكثير من الذّاهبين إلى الحرمين الشريفين من طلاب العلم الراغبين في زيادة معارفهم والتوسع فيها وتحصيل الأسانيد العلمية

الموجودة هناك، حيث كانت هذه المؤسسة تشكل لهم دعما كبيرا في مواصلة تعليمهم بما توفره لهم من دعم مادي على توفير حاجيات السفر والإقامة واقتناء الكتب وغيرها والعودة إلى الوطن من أجل نشر المعارف التي حصّلوها بين أفراد المجتمع.

– **مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:** وتأتي في الدرجة الثانية بعد مؤسسات أوقاف الحرمين، وقدّرت عشية الاحتلال الفرنسي ب(1558) وقفا تتوفر على دخل سنوي يصل إلى(43222.70 ف)[49]، ويكمن عمل هذه المؤسسة أنها كانت المتصرف والقائم على مساجد المذهب المالكي والراعي والمساند لها في نشر تعاليم المذهب والكتب والتحقيقات الخاصة بعلماء المذهب، ولقد كان لهذه المؤسسة الفضل الكبير في استمرار المذهب المالكي داخل المجتمع الجزائري بما كانت توفره من دعم ورعاية للقائمين عليه.

– **مؤسسة أوقاف سبل الخيرات:** وتضم هذه المؤسسة الوقفية مجموع المساجد الحنفية البالغ عددها 14 مسجدا كبيرا وصغيرا، وهي في مجموعها (331) وقفا بدخل سنوي قدّر سنة 1837 ب(13.639 ف) تقوم بخدمة المدارس والمساجد والموظّفين والفقراء والعلماء والطلبة والمقعدين وتشييد المرافق من أجل ذلك.

– **مؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين:** وتتوزع هذه المؤسسة على العديد من الأولياء منهم 18 وليا داخل مدينة العاصمة وفي مقدمتها مقام "سيدي عبد الرحمان الثعالبي" الذي قدّرت أوقافه ب(82) وقفا في أوائل الاحتلال ب(6000ف)، ولقد شملت هذه الأوقاف أغلب مناطق الوطن مثل البليدة(وقف مقام سيدي أحمد الكبير) والقليعة(وقف مقام سيدي علي بن المبارك) شرشال(وقف مقام محمد العنبريمي) ومليانة(وقف مقام سيدي أحمد بن يونس) والمدية(وقف مقام سيدي محمد أبركان) وغيرها.

– **مؤسسة أوقاف أهل الأندلس:** وتتجاوز 101 وقفا بعائد مالي يقدر ب(5000 ف) سنويا.

– **مؤسسة أوقاف الأشراف:** وتضم العديد من الأوقاف التي يعود ريعها على جماعة الأشراف التي كانت تضم بمدينة الجزائر ونواحيها حوالي 300 أسرة.

– **الوقف النقدي:** وهو أهم ما يميز هذه الفترة من تاريخ الجزائر إذ تطور وقف النقود على المستوى العملي والفقهي، حيث تم وقف مبالغ كبيرة من أجل تمويل مشاريع مصغرة أصبحت تشكل مصدرا كبيرا لتغطية نفقات مختلف المشاريع منها المشايع التعليمية.[50]

– **أوقاف كانت تسمى بأوقاف الانكشارية.**

– **أوقاف الطرق العامة.**

– **أوقاف كانت تسمى بأوقاف عيون الماء.**[51]

وكأمثلة على بعض الأدوار الداعمة التي كانت تقوم بها هذه المؤسسات يمكن ذكر مثلا ما كانت تقوم به زاوية القشاش التي نصت وقفيتها على تخصيص مال لأستاذ مكلف بتدريس الشريعة والتوحيد إلى جانب عشرة قراء في مختلف العلوم، ونصت وقفية جامع عبدي باشا على صرف خمسة ريالات فضية لأستاذ ملحق بالجامع، وصرف ريال لمساعده أو مسمعه – الذي هو بمثابة الأستاذ المساعد اليوم – وحين الحق الباشا محمد ابن لكبير مدرسة بالجامع

المذكور، نص في وقفها على تخصيص مبلغ لأستاذ ملحق بالمدرسة، وكانت أوقاف سبل الخيرات تنفق بسخاء على مدرسي وأساتذة الجامع الجديد، كما كانت أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة تكفي مؤونة مدرس الفقه المالكي وأربع دنانير لمساعده أو مسمعه، ولما أسس محمد خوجة المكتابجي زاويته المعروفة باسم زاوية شيخ البلاد، نص في الوقفية (وعددها ألف قطعة سلطاني ذهبا) على تخصيص محبوب منها على أستاذ يتولى فيها تدريس العلوم النظرية والعلمية، والأصول والفروع والآداب والجدل، إذا وجد من يجمع كل هذه العلوم، وإلا فمن يحدق بعضها، كما كان صالح باي يجري مرتبا للمدرس في قسنطينة، وبالإضافة إلى ما سبق يذكر المؤرخ الجزائري الكبير سعد الله الباي محمد الكبير"الذي يبدو انه قد قام بمحاولة فريدة من نوعها، وهي تخصيص رواتب شهرية للأساتذة بقطع النظر عن الأوقاف. فبعد أن بنى مدرسة وجامع في معسكر وأوقف عليهما الأوقاف، خصص مبالغ مالية شهرية من ميزانية الولاية للمدرسين والمسمعين والطلبة.[52]

وبفضل مردود الأوقاف هذا تم إيجاد وسيلة لنشر المعالم التعليمية والخدمات الثقافية التي لم ترى الدولة ضرورة لرعايتها ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالإنفاق عليها مثل منح الطلاب وأجور المدرسين وباستثناء الجهات النائية والمناطق والجبلية التي كانت القبائل فيها تتكفل بالإنفاق على أماكن العبادة والتعليم فيها، لقد كانت ريوع الأوقاف تشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية بأغلب البوادي والحواضر الجزائرية.[53]

ولإدراك حجم الدور الذي كانت تلعبه مؤسسات الأوقاف داخل الحياة العلمية للمجتمع الجزائري، يكفي أن نعرف أن أوّل عمل قامت به إدارة الاحتلال في سياستها الرامية إلى تجهيل المجتمع الجزائري وقطعه عن أصوله تمثلت في القضاء على مؤسسات الأوقاف( فبالاستيلاء على الأوقاف تدهور وضع التربية والتعليم تدهورا كبيرا كما تدهورت الرعاية الاجتماعية بالنسبة للفقراء والمحتاجين والعجزة و الشيوخ بدورها تدهورا كبيرا ).[54]

**الخاتمة:**

لقد شكّل نظام الوقف الإسلامي منذ أن عرفه المجتمع المسلم في العصور الأولى من تاريخ الحضارة الإسلامية واحدا من أكبر الروافد المعينة والداعمة لحياة هذا المجتمع من مختلف جوانبها الاجتماعية أين كان عنوانا للتكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع خاصة المحرومين منهم، والاقتصادية أين كان من بين المحركات الأساسية للحياة الاقتصادية، والسياسية أين كان يعمل على تخفيف الأعباء على الحكّام والأمراء نحو رعاياهم، غير أن الجوانب الثقافية والعلمية مثّلت الجوانب الأكثر بروزا في استثمار الوقف داخل المجتمع والتسابق نحو حبسه بين الأفراد وذلك لما كان يمثّله العلم من أهمية لهؤلاء الأفراد وللحث الصريح لذلك من طرف المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولقد كان هذا الوقف يشمل بناء المدارس والمساجد والتكفل بنفقات الطلبة والمعلمين وصناعة الكتب وإنشاء المكتبات والمدن التي يقيم بها الطلاب وغيرها.

ولقد شاع هذا النظام الاجتماعي داخل جميع الأقطار الإسلامية والتي منها دول المغرب الإسلامي حيث عرفت إحدى دولها وهي الجزائر هذا النظام مند اللحظة الأولى لإعلان دخولها تحت الفضاء العربي والإسلامي أين هبّ

أبنائها إلى حبس ووقف أموالهم وأراضيهم ودورهم ومزارعهم وغيرها في سبيل الله من أجل مواصلة ما كانوا يعتبرونه واجبا عليهم من لأجل مواصلة عملية الفتح التي بدأها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبعدما كان وقف الأموال في البداية موجّها بالأساس إلى مساعدة المجاهدين والمرابطين أصبح بعدما استتب الأمان لديار المسلمين موجّها بالأساس إلى مساعدة طلاب العلم والمعلمين خاصة خلال فترة التواجد العثماني التي ميّزها عدم الاهتمام الكبير من طرف الإدارة العثمانية بهذا الجانب، وهو ما جعل أبناء هذا المجتمع يحملون على عاتقهم القيام به، فتدافعت مختلف فئاته وطبقاته إلى وقف أموالها وممتلكاتها لبناء المدارس والمساجد ومختلف أماكن العلم ورعاية الطلبة الغرباء والبعيدين عن ذويهم أو أولئك الراغبين في السفر للاستزادة من المعرفة خارج الوطن، والنفقة على المعلمين المتفرغين للتعليم، ولقد شاعت في ذلك مؤسسات وقفية كثيرة كانت مهمتها الأساسية خدمة العلم كمؤسسة أوقاف الجامع الأعظم ومؤسسة أوقاف سبل الخيرات و مؤسسة أوقاف الأشراف وغيرها، ولقد قدّر مجموع هذه الأوقاف سنة 1937 ب(3491) وقفا بما يساوي (29084.203) فرنك كلها كانت في خدمة الحركة العلمية.

**الهوامش:**

1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1956، ص353 .

2- أسامة العاني، إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2010، ص34.

3- نفس المرجع، ص37.

4- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص57.

5- محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العرب، القاهرة، 1972، ص20.

6- مركز الإنتاج الإعلامي، دور الوقف في خدمة التنمية البشرية عبر العصور، جامعة الملك عبد العزيز، رجب 1429هـ، ص27.

7- رواه أبو داود

8- رواه البخاري

9- محمد عمارة، الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص57-58.

10- رواه البخاري ومسلم.

11- رواه البخاري ومسلم.

12- صالح صالحي ونوال بن عمارة، الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد / 01 ديسمبر 2014، ص 165.

13- تمّ الاعتماد بشكل كبير في هذا العنصر على مكتبه أسامة عبد المجيد العاني، مرجع سابق، ص179.

11- مركز الإنتاج الإعلامي، مرجع سابق، ص27.

15- نفس المرجع، ص27.

16- نفس المرجع، ص180.

17- نفس المرجع، ص90

18- نفس المرجع، ص3.

19- أسامة العاني، ص148

20- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص26.

21- بوفجلة غياث، التربية ومتطلباتها، (د م ج)، الجزائر، 1993، ص 24.

22- أحلام مرابط، واقع المنظومة التربوية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشور، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2006، ص 25.

23- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص26.

24- محمد الطيب علوي، التربية بين الأصالة والتغريب، منشورات دحلب، الجزائر، (د ت)، ص103.

25- علي ديدونة، المنظومة التربوية بين الأصالة والاستئصال، دار بوزيد، الجزائر، 2006، ص 122.
26- أحمد بن نعمان، أطلبوا الوطنية ولو في فرنسا!!، دار الأمة، الجزائر، 2005، ص 12.
27- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، (د م ج)، الجزائر، 1995، ص101.
28- عبد الله عبد الدايم، التربية عبر التاريخ، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص103.
29- محمد الطمار، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 252.
30- بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص26.
31- رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2001، ص381.
32- نفس المرجع السابق، ص394.
33- بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص25.
34- أحمد فؤاد الأهواني، التربية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1968، ص76.
35- عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق، ص146.
36- عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، ط2، دار إقرأ، بيروت، 1956، ص187.
37- رابح تركي، مرجع سابق، ص378.
38- عبد الله عبد الدايم، مرجع سابق، ص161.
39- سورة آل عمران، الآية 200، ط21، دار الفجر الإسلامي، دمشق، 2005، برواية ورش لقراءة الإمام نافع المدني من طريق الأزرق مأخوذا من الرسم العثماني.
40- بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص26.
41- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر، 1979، ص231.
42- عبد القادر بن عزوز، فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم الشريعة، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص34.
43- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص222.
44- يحياوي نجاة، دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص195.
45- عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص26.
46- بسام العسيلى، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار الرائد ودار النفائس، الجزائر وبيروت،2010، ص29.
47- عبد القادر بن عزوز، مرجع سابق، ص35-36.
48- يحياوي نجاة، نفس المرجع، ص195.
49- نفس المرجع، ص196.
50- نفس المرجع، ص197.
51- صالح فركوس, محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر, مديرية النشر لجامعة قالمة, 2010، ص 100.
52- إبراهيم بوترعة، التربية والتعليم بين الأمس واليوم، دار الخلدونية، الجزائر، 2004، ص135 -136.
53- يحياوي نجاة، نفس المرجع، ص197.
54- رابح تركي، مرجع سابق، ص 240.